" صادرات الأرز المصري فى ضوء سياسة التنمية الزراعية "

أ.د/ منير فوده سبع

مؤتمر جمعية الإرشاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية

" دور الإرشاد الزراعي فى تنمية الصادرات الزراعية "

28-29 يونيو 2006

الملخص

يعتبر هدف تنمية الصادرات الزراعية من الأهداف الرئيسية فى إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر بصفة عامه والتنمية الاقتصادية الزراعية بصفة خاصة – ومن ثم تسعى الدولة الى تحقيق هذا الهدف القومي من خلال وضع السياسات وتنفيذ البرامج الإنتاجية متضمنة تقديم الخدمات البحثية والإرشادية و التمويلية وغيرها بهدف زيادة كمية العرض ونوعيته لمواجهة الطلب المحلى و التصديرى .وعلى الجانب الآخر تسعى الدولة إلى فتح الأسواق لمنتجاتنا وعقد الاتفاقيات الثنائية والجماعية والانضمام إلى التكتلات الاقتصادية بهدف زيادة الصادرات وتعظيم العائد منها .

ويعتبر الأرز من المحاصيل الزراعية التصديرية الهامة فى مصر فعلى الرغم من الزيادة المستمرة فى حجم الاستهلاك القومي من الأرز إلا أن مصر مازالت تحقق أرقاما تصديرية مرتفعة خاصة فى السنوات الأخيرة حيث تحقق رقما قياسيا صادرات الأرز المصري فى عام 2005 بلغ أكثر من مليون طن كما تشير بذلك الإحصاءات العالمية . ومن الناحية الزراعية والاجتماعية يعتبر الأرز من أهم المحاصيل الزراعية فى مصر، وهو محصول رئيسي فى الدورة الزراعية للمزارع فى ستة محافظات رئيسية بالوجه البحري هى كفر الشيخ الدقهلية والبحيرة والشرقية والغربية ودمياط . بالإضافة الى محافظة الفيوم وبعض المحافظات الأخرى التى امتدت زراعة الأرز أليها نتيجة ارتفاع العائد من زراعته .

وقد زادت المساحة المنزرعة بمحصول الأرز خاصة خلال السنوات الأخيرة لتشغل اكثر من 10% من أجمالي المساحة المحصولية . وبالإضافة إلى العائد المرتفع الذى يحققه مزارع الأرز نتيجة ارتفاع الإنتاجية الفدانية والأسعار المزرعية(خاصة بعد إلغاء التوريد الإجباري) فإن نسبة كبيرة من العمالة الريفية يعملون فى جميع مراحل الإنتاج والحصاد والتسويق والتصنيع لمحصول الأرز وهو الأمر الذى جعل البعض يقول أن الأرز فى مصر الآن ليس محصولا زراعيا اقتصاديا استهلاكيا وتصديريا فقط ولكنه محصول اجتماعي أيضا يساهم فى تشغيل العمالة الريفية ورفع مستوى معيشة المزارع وسكان الريف.

وقد تناولت الدراسة أسباب زيادة المعروض من الأرز فى مصر من حيث تطور المساحة والانتاجية الفدانية والانتاج الكلى حيث ان مساحة الأرز قد بدأت فى الزيادة المستمرة مع بداية التسعينيات حيث زادت من مليون و36 ألف فدان عام 1990 لتصل الى حوالى مليون و569 ألف فدان عام 2000 أي بزيادة تبلغ نسبتها 61%بالمقارنة

بمثيلتها عام 1980 . وقد جاءت هذه الزيادة فى مساحة الأرز استجابة لعاملين هامين وهما الزيادة المعنوية فى إنتاجية الفدان وأيضا تحرير تسويق الأرز وإلغاء التسليم الإجباري لحصة فدانية كانت تسلم للدولة بأسعار منخفضة وقد أدت هذه العوامل الى زيادة أربحيه المزارع من هذا المحصول بالمقارنة بمحصول الذرة الشامية والقطن وهما المحصولان الرئيسيان المنافسان له فى الموسم الصيفي فى مناطق إنتاج الأرز .

كما اشارت الدراسة الى تطور الاستهلاك القومى والفردي من الأرز فى مصر , وتشير تقديرات الاستهلاك القومي من الأرز الى حدوث زيادة مستمرة فى حجم الاستهلاك الكلى حيث زاد من حوالى مليون و433 ألف طن عام ى1981/80 ليصل الى ثلاثة ملايين و401 ألف طن عام 2004/2003 أي بزيادة تبلغ نسبتها 137% . أما عن متوسط الاستهلاك الفردي فتشير البيانات الى انه رغم اختلاف هذا المتوسط من سنه لأخرى إلا انه أخذ اتجاها متزايدا ملحوظ حيث زاد من حوالى 32.5 كجم/ للفرد عام 1981/80 ليصل الى حوالى 49 كجم/للفرد عام 2004/2003 اى بزيادة تبلغ نسبتها 51%.

وحول أهم مؤشرات التجارة الخارجية للأرز المصري تناولت الدراسة بعض خصائص السوق العالمي للأرز حيث يتركز إنتاج الأرز فى عدد محدود من الدول الآسيوية فأكثر من 83 % من الانتاج العالمي يتم إنتاجة فى الصين والهند وإندونيسيا وبنجلاديش وتايلاند وفيتنام ومينمار (بورما) واليابان وتساهم الصين والهند وحدهما بحوالي 57 % من الانتاج العالمي .على الجانب الآخر فإن سبعة فقط من هذه الدول (باستبعاد مينمار) تستهلك حوالى 84 % من أجمالي الاستهلاك العالمي ، وقد ترتب على هذا الوضع محدودية التجارة العالمية فى الأرز إذ يدخل التجارة العالمية حوالى 5 % فقط من أجمالي انتاج الأرز العالمي فى صورة أرز ابيض .ويحتكر صادرات الأرز الدولية عدد محدود من الدول هى تايلاند ، أمريكا ، باكستان ، الصين ، مينمار ، أستراليا ، فيتنام .

وينقسم السوق العالمي للأرز الى شرائح إنتاجية لأنماط أرزية دقيقة التحديد ، وبالمثل تفضيلات استهلاكية محدودة للعالم ، فمنها الطويل والمتوسط والقصير الحبة ومنه عالي أو متوسط او منخفض الجودة كما تختلف أيضا وفقا لخصائص التجهيز والطهى .وحول سوق أصناف الأرز الياباني , وهو أرز متوسط وقصير أو مستدير الحبة ويكون متماسك عند طهيه . ويبلغ حجم الانتاج من هذا النوع حوالى 15% من أجمالي حجم الناتج العالمي من الأرز . كما أن حجم مساهمته فى التجارة العالمية يقل عن 15 % من أجمالي حجم التجارة العالمية للأرز . وينتج هذا النوع من الأرز فى الصين ، اليابان ، كوريا ، تايوان ، البرازيل ، استراليا . إيطاليا ، ومصر ، وبعض الولايات الأمريكية .وتعتبر استراليا والصين وإيطاليا والولايات المتحدة هى أهم الدول المصدرة لهذا النوع من الأرز الى اليابان وكوريا الجنوبية ودول الشرق الأوسط .

واشارت الدراسة الى تطور صادرات الأرز المصرى حيث شهدت مصر خلال فترة الثمانينات مستوى منخفض بشكل ملحوظ فى حجم الصادرات من الأرز حيث تراوح حجم الصادرات ما بين أعلى مستوى له 108 ألف طن عام 1988/87 أدنى مستوى وهو 15 ألف طن عام 1985/84 . ومع بداية التسعينيات بدأت صادرات الأرز تتزايد

تدريجيا وفى تحسن ملحوظ حيث زاد حجم الصادرات من 85 ألف طن عام 1990/89 الى حوالى 363 ألف طن عام 2000/99 أي بزيادة تبلغ نسبتها 327% .

وقد شهدت السنوات ابداية من عام 2000 حتى عام 2005 زيادة ملحوظة فى حجم صادرات مصر من الأرز حيث زاد حجم الصادرات ليبلغ أرقاما قياسية بالمقارنة بالماضي فقد بلغ 709 ، 586،480 و804و 1108 ألف طن خلال السنوات 2001/2000و2002/2001و2003/2002 و2004/2003 على التوالي . وقد بلغت قيمة الصادرات فى العام الأخير(2005) أكثر من 400 مليون دولار .

وحول التوزيع الجغرافي لصادرا ت الأرز المصري اشارت الدراسة الى تتعدد أسواق الأرز المصري وإن اختلفت الأهمية النسبية لما تستوعبه كل سوق من فترة إلى أخرى . حيث اوضحت الدراسة أن أسواق الدول العربية ما تزال تستوعب النصيب الأكبر من صادرات الأرز المصري كما زادت الأهمية النسبية لهذه الأسواق خلال السنوات الأخيرة فقد استوعبت حوالى 42%، 46.9%، 53% من أجمالي صادرات الأرز المصري خلال السنوات 2004،2002،1998 على التوالي .ثم تأتى أسواق دول أوربا الشرقية وروسيا والدول التى كانت تابعه للاتحاد السوفيتي السابق فى المرتبة الثانية من حيث استيعابها لصادرات ا للأرز المصري وذلك رغم انخفاض أهميتها النسبية قليلاً حيث استوعبت حوالى 25% ،**18.5**%، 18.2% من أجمالي صادرات الأرز المصري خلال السنوات 2004،2002،1998 على الترتيب .وقد أحتل السوق التركي أهمية متميزة فى استيعابه للأرز المصري وبرغم انخفاض أهميته النسبية خلال السنوات الأخيرة فمازال يستوعب نسبة معنوية من صادرات الأرز المصري . وقد استوعبت السوق التركية حوالى 28.8%، 21.6%، ثم 10.5% من أجمالي صادرات الأرز المصري خلال السنوات 2004،2002،1998 على التريب .

وتحتل أسواق دول أوربا الغربية المرتبة الرابعة من حيث استيعاب الصادرات من الأرز المصري وهى نسبة منخفضة بالنسبة لحجم السوق فى هذه المجموعة من الدول وقد بلغت نسبة ما تستوعبه سوق هذه الدول حوالى 2.5% ، 7.4% ، 5.3 %من أجمالي صادرات مصر من الأرز خلال السنوات 2004،2002،1998 على الترتيب .ثم تأتى أسواق الدول الإفريقية فى المؤخرة من حيث استيعابها لصادرات الأرز المصري غير أن الأهمية النسبية لهذه الأسواق قد زادت خلال السنوات الأخيرة فبينما استوعبت السوق الإفريقية1.1.% من حجم صادرات الأرز المصري عام 1998 فقد زادت هذه النسبة لتصل الى حوالى 4% فى عام 2004 نتيجة دخول عدد من الدول الإفريقية مشتريه فى سوق الأرز المصري خلال السنوات الأخيرة وبصفة خاصة السنغال وساحل العاج ونيجيريا وغيرها .

واشارت الدراسة الى بعض المؤشرات حول الفرص الممكنة لصادرات الأرز المصري مستقبلا فى ظل بعض مؤشرات السياسة الزراعية و اهمها تحديد مساحة الارز بما لا يزيد عن 1.1 مليون فدان وايضا بعض المؤشرات التكنولوجية مثل الزيادة فى الانتاجية واحلال بعض الاصناف الجديدة عالية الانتاج وايضا توقعات الزيادة السكانية واثرها على حجم الاستهلاك القومى من الارز, حيث اوضحت الى انة فى ضوء تنفيذ تخفيض المساحة المنزرعة بالارز بما لا يزيد عن 1.1 مليون فدان سنويا مع استمرارزيادة الانتاجية الفدانية السنوية بحوالى 2% (المعدل

السائد خلال السنوات الاخيرة) وثبات متوسط الاستهلاك الفردى السنوى عند49 كجم فان مصر قد تضطر الى استيراد حوالى 650 الف طن من الارز عام 2010.

وفى حالة زراعة نفس المساحة السابقة (1.1مليون فدان)مع النجاح فى تشجيع المزارع لزراعة 20% من المساحة باصناف الارز الهجين (متوسط الانتاجية 5 طن/للفدان) فان حجم الواردات المتوقع قد يقل ليصل الى 579 الف طن عام 2010. .اما فى حالة زراعة 1.4 مليون فدان وهو المتوسط الحالى للمساحة المنزرعة فيتوقع ان يصل الفائض للتصدير حوالى215 الف طن و290 الف طن عام 2010 فى ضوء البديلين السابقين المتعلقين باحلال الاصناف.